معهد العلمين للدراسات العليا

في النجف الاشرف

قسم القانون

الإطار القانوني للنظام الإنضباطي لقوى الأمن الداخلي

(دراسة مقارنة)

أطروحة تقدم بها الباحث

محمد سامي مظلوم

إلى

مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من

متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون العام

بإشراف

د.علي سعد عمران

أستاذ القانون العام المساعد

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ) ٨

صَدَّقَ اللهُ الْعَظِيمِ

سورة المائدة: آية (8)

أقرار المشرف

أشهد أن أعداد هذه الأطروحة الموسومة (الإطار القانوني للنظام الإنضباطي لقوى الأمن الداخلي – دراسة مقارنة) قد جرت تحت أشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف – قسم القانون وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون العام .

التوقيع :

المشرف : أ.م.د.علي سعد عمران

التأريخ :

الأهداء

إلـى حبـي الإلهـي الباقـي مـا بقيـت الـروح بالجسـد

بلال وتقوى

إلى من رعاني صغيراً وأعانني كبيراً فيض الحب والحنان والديَّ .... أمي وأبي

دعاء واحسان

إلـى مـن هـي خيـر معيـن لـي فـي هـذه الحيـاة ..... زوجتـي

شكراً وعرفاناً

إلى الشموع التي تبعث فيَّ الأمل ولدي سيف الله وبناتي سرى ورؤى ويما

مودة وحناناً

أهدي هذا الجهد ..... المتواضع .....

الباحث

شكر وتقدير

أللهم أذهنني عن إقامة شكرك تتابع طولك ، وأعجزني عن أحصاء ثنائك فيض فضلك ، وأشغلني عن ذكر محامدك ترادف عوائدك ، وأعياني عن نشر عوارفك توالي أياديك ، وهذا مقام من أعترف بسبوغ النعماء وقابلها بالتقصير ، وشهد على نفسه بالإهمال والتضييع ، وأنت الرؤوف الرحيم البر الكريم .... فكيف لي بتحصيل الشكر وشكري أياك يفتقد إلى شكر ، فكلما قلت لك الحمد وجب عليَّ أن أقول لك الحمد .

وصلى الله على حبيبك ونجيبك محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فكان كما أنتجبته سيد من خلقته وصفوة من أصطفيته وأفضل من أجتبيته وأكرم من أعتمدته قدمته على أنبياءك وبعثته إلى الثقلين من عبادك ، وصل يا رب على الهادين بعد الهادين ، الأطياب المطهرين من آل محمد (صلى الله عليه وآل وسلم) وصل يارب على صحبهما المخلصين المنتجبين .

وأجزم بأن كلمات الشكر تبقى عاجزة لتستوفي حق الشكر للأستاذ المساعد الدكتور (علي سعد عمران) فإنكم صاحب التميّز والافكار النيّرة أذكر التحيات وأجملها وأنداها وأطيبها ، أرسلها لك بكل حب وإخلاص ، تعجز الحروف أن تكتب ما يحمل قلبي من تقدير واحترام وأن تصف ما أختلج بملء فؤادي من ثناء وإعجاب ، فما أجمل أن يكون الأنسان شمعة تنير دروب الحائرين .

كما أتقدم بالشكر والثناء إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشراف والشكر والأمتنان إلى أساتذتي في السنة التحضيرية والشكر موصول إلى موظفي مكتبة كلية القانون جامعة بابل والأستاذ (أحمد الساعدي) أمين مكتبة العلمين .

كما أتقدم بالشكر إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم الموافقة على مناقشة الأطروحة وتجشم بعضهم عناء السفر .

وأتقدم بالشكر والتقدير لزملائي في مشوار الدراسة وأخص منهم بالذكر الدكتور (عمار ماهر عبد الحسين) والدكتور (نصيف جاسم الكرعاوي) .... فمن صميم قلبي أتمنى لهم التوفيق الدائم كما أشكر جميع أفراد عائلتي والذين ضيقت عليهم وتحملوا معي أعباء الدراسة .

الباحث

المستخلص

رغم قلة الدراسات والبحوث المتعلقة بانضباط رجل قوى الأمن الداخلي في العراق إلا أن البحث فيه إنما يتعلق بالتحري والتحليل الدقيق في موضوعه أمر غاية في الأهمية تقتضيه ضرورات حسن انتظام المرفق العام وتوفير أوجه الرعاية لرجل قوى الأمن الداخلي من خلال الدور الكبير الذي تضطلع به هذه السلطة في المجال الانضباطي في كثير من الدول .

إن الدول تتجاذب بأنظمة انضباطية مختلفة ومتباينة على ضوء الفلسفة الوظيفية للدولة والدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه رجل قوى الأمن الداخلي في تنفيذ مهماتها وتحقيق أهدافها لذلك فقد وجدت الحاجة الماسة لأن تتولى سلطة مختصة تقويم اداء رجل قوى الأمن الداخلي ومعاقبته في حالة إخلاله بالتزامات الوظيفة لكي تتمكن الدولة من تحقيق الأهداف المرجوة .

إنَّ الاتجاهات في تحديد النظام الإنضباطي الذي يرسي أسس العلاقة بين مصلحة المرفق العام وما يصبو إليه رجل قوى الأمن الداخلي من ضمانات ، يتطلب تحديد النظام الإنضباطي الذي يمكن أن يكون نظاماً مثالياً يحقق العدالة ويرسي مبادئ الحق والعدالة ، وأن تحقق مبادئ راسخة في تحقيق فعالية الإدارة باتجاه سرعة الحسم وتبسيط الاجراءات بين دور الإدارة في توفير ضمانات فعالة في حماية رجل قوى الأمن الداخلي بما لا يؤدي إلى تعسف استغلال لسلطتها ورجحان كفة الفعالية على حساب الضمان .

الأساس في انضباط رجل قوى الأمن الداخلي ليس الاجحاف أو الاساءة وإنما الهدف منه هو الإصلاح والتقويم لكي يتمكن المرفق العام (قوى الأمن الداخلي) من اداء رسالة على الوجه المطلوب بما يؤمن له السير المنظم .

ومن هذا كان من الأنسب اختيار موضوع الاطار القانوني للنظام الإنضباطي لقوى الأمن الداخلي ، للبحث في مدى ضمان تحقيق مصلحة المرفق العام (قوى الأمن الداخلي) ورجل قوى الأمن الداخلي معاً وهذا يتوقف على مدى القدرة في أحاكم التوازن بين هذين الأمرين ، وعلى ضوء ذلك ما تقدم فقد تم تناول موضوع (الإطار القانوني للنظام الإنضباطي لقوى الأمن الداخلي – دراسة مقارنة) من خلال خطة بحث تضمنت مبحث تمهيدي ، تناولت فيه ماهية قوى الأمن الداخلي وتحديد مفهومها والبحث في تمييزها عما يشتبه به من أوضاع ، أن كانت القوات المسلحة أو جهاز مكافحة الارهاب أو جهاز الأمن الوطني ، والتطرق إلى النشأة التاريخية لقوى الأمن الداخلي في العراق ومصر والأردن ، وثلاثة فصول تبحث في الفصل الأول الجهة المختصة بفرض العقوبة الانضباطية على رجل قوى الأمن الداخلي والفصل الثاني المخالفات والعقوبات الإنضباطية لرجل قوى الأمن الداخلي والفصل الثالث إجراءات فرض العقوبة الانضباطية وضماناتها .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
المبحث التمهيدي : ماهية قوى الأمن الداخلي	4
المطلب الاول : مفهوم قوى الأمن الداخلي	4
الفرع الاول : تعريف قوى الأمن الداخلي	5
الفرع الثاني : تمييز قوى الأمن الداخلي من غيرها	10
المطلب الثاني : النشأة التاريخية لقوى الأمن الداخلي	20
الفرع الاول : النشأة التاريخية لقوى الأمن الداخلي في العراق	21
الفرع الثاني : النشأة التاريخية لقوى الأمن الداخلي في الدول المقارنة	27
الفصل الاول : السلطة المختصة بفرض العقوبة الإنضباطية على رجل قوى الأمن الداخلي	31
المبحث الاول : انواع سلطات فرض العقوبة الإنضباطية	32
المطلب الاول : السلطة الرئاسية لفرض العقوبة الإنضباطية	33
الفرع الاول : مفهوم السلطة الرئاسية لفرض العقوبة الإنضباطية	34
الفرع الثاني : تقدير السلطة الرئاسية لفرض العقوبة الإنضباطية	37
المطلب الثاني : السلطة شبه القضائية والقضائية لفرض العقوبة الإنضباطية	41
الفرع الاول : مفهوم السلطة شبه القضائية والقضائية لفرض العقوبة الإنضباطية	41
الفرع الثاني : تقدير فرض العقوبة من السلطة القضائية وشبه القضائية	46
المبحث الثاني : محكمة آمر الضبط	52

الموضوع	الصفحة
المطلب الاول : مفهوم آمر الضبط	52
الفرع الاول : تعريف آمر الضبط	52
الفرع الثاني : تحديد سلطة آمر الضبط	56
المطلب الثاني : مشروعية محكمة آمر الضبط	64
الفرع الاول : الاختصاص النوعي لمحكمة آمر الضبط	64
الفرع الثاني : الدعوى الإنضباطية في محكمة آمر الضبط	69
الفصل الثاني : المخالفات والعقوبات الإنضباطية لرجل قوى الأمن الداخلي	73
المبحث الاول : المخالفات الإنضباطية لرجل قوى الأمن الداخلي	73
المطلب الاول : مفهوم المخالفة الإنضباطية	74
الفرع الاول : تعريف المخالفة الإنضباطية	74
الفرع الثاني : صور المخالفات الإنضباطية	79
المطلب الثاني : أركان المخالفات الإنضباطية	86
الفرع الاول : الركن المادي للمخالفة الإنضباطية	87
الفرع الثاني : الركن المعنوي للمخالفة الإنضباطية	92
المبحث الثاني : العقوبات الإنضباطية	96
المطلب الاول : مفهوم العقوبات الإنضباطية	96
الفرع الاول : تعريف العقوبات الإنضباطية	97

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني : طبيعة العقوبات الإنضباطية وتمييزها عن العقوبات الجنائية	99
المطلب الثاني : أنواع العقوبات الإنضباطية وآثارها	104
الفرع الاول :انواع العقوبات الإنضباطية المفروضة على رجل قوى الأمن الداخلي	104
الفرع الثاني : أثر العقوبات الإنضباطية	113
الفصل الثالث : إجراءات فرض العقوبة الإنضباطية وضماناتها	120
المبحث الاول : إجراءات المحاكمة الإنضباطية لرجل قوى الامن الداخلي	120
المطلب الاول : التحقيق الانضباطي	121
الفرع الاول : السلطة المختصة بالتحقيق الانضباطي	122
الفرع الثاني : المجلس التحقيقي	128
المطلب الثاني : إصدار القرار الانضباطي	137
الفرع الاول : إلغاء التهمة والافراج عن المتهم	137
الفرع الثاني : إصدار قرار العقوبة الإنضباطية	140
المبحث الثاني : ضمانات العقوبة الإنضباطية	146
المطلب الاول : الضمانات السابقة والمعاصرةلفرض العقوبة الإنضباطية	146
الفرع الاول : الضمانات السابقة لفرض العقوبة الإنضباطية	147
الفرع الثاني : الضمانات المعاصرة لفرض العقوبة الإنضباطية	156
المطلب الثاني : الضمانات اللاحقة على فرض العقوبة الإنضباطية	162

الموضوع	الصفحة
الفرع الاول : التظلم من قرار العقوبة الإنضباطية	162
الفرع الثاني : الطعن القضائي بقرار العقوبة الإنضباطية	167
الخاتمة	172
المصادر	178
الملاحق	